أخبار قصيرة

إيران لن تتحمل إنتهاك حقوقها في حقل «آرش»

أكد وزير النفط على أحقية موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حقل "آرش" المشترك للغاز، قائلاً: إن لم تكن هناك رغبة للتوصل إلى تفاهم وتعاون، فان إيران ستضع على جدول أعمالها تأمين حقوقها ومصالحها والاستخراج والتنقيب عن هذه الموارد ولن تتحمل أي تضييع لحقوقها.وقال جواد أوجي، الأحد، على هامش ندوة بعنوان "الخطط والمشاريع ذات الصلة بالحقول المشتركة للنفط والغاز": ايران لطالما دعمت الحلول السلمية بشأن قضايا الحدود البرية والمائية مع دول الجوار. وأضاف: حول عمليات التنقيب في حقول النفط والغاز المشتركة، نحن اتبعنا على الدوام أسلوب التفاوض والتفاهم مع الجيران، وبشأن حقل "آرش" أيضاً نطالب باستخراج موحد ومشترك منه.

إزدياد إنتاج الكهرباء في محطات الطاقة الحرارية

أعلن نائب شؤون الإنتاج في الشركة الرئيسية للطاقة الحرارية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية إن متوسط إنتاج الكهرباء في محطات الطاقة الحرارية زاد بأكثر من ٢٠٠٠ ميغاواط مقارنة بالعام الماضي خلال لحظات ذروة الاستهلاك هذا الصيف.

وقال ناصر إسكندري: في ذروة هذا الصيف تمكنت أكثر من ٧٠٠ وحدة توليد، في إطار ١١٢ محطة كهرباء حكومية وخاصة، من ايجاد وضع مطمئن لتزويد المشتركين بالكهرباء. وأوضح أن متوسط إنتاج الكهرباء في محطات الطاقة الحرارية زاد بأكثر من ألفي ميغاواط خلال لحظات ذروة الاستهلاك هذا الصيف مقارنة بالعام الماضي.وأضاف: حسب التوقعات، فان كمية استهلاك الكهرباء ستتجاوز ٧٣ ألف ميغاواط في الأيام القليلة المقبلة، ونأمل بالعبور منها دون مشاكل بجهود جميع الزملاء في صناعة الكهرباء والمشتركين.

المقاصة إحدى طرق التبادل التجاري لتطوير العلاقات الإقتصادية

صرح المتحدث باسم لجنة العلاقات الدولية وتنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية بأن المقاصة إحدى الطرق التجارية لتطوير العلاقات الاقتصادية؛ وإذا اعتمدنا عليها باعتبارها السبيل الوحيد، فانها قد تسبب لنا مشاكل وخسائر.

وبحث تطوير حقول النفط السورية من قبل الخبراء الإيرانيين

إلغاء التعرفة الجمركية بين إيران وسوريا

الوفاق/ وكالات

إستقبل وزير الطرق والتنمية الحضرية رئيس الجانب الإيراني في اللجنة الإقتصادية المشتركة بين إيران وسوريا مهرداد بذرباش، أمس الإثنين، وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل والوفد المرافق له.

وأعلن بذرباش إنه تم الإتفاق مع سوريا على إلغاء التعرفة الجمركية بشأن الصادرات والواردات بين البلدين.

واعتبر إن هذا الاجتماع يهدف الى متابعة الوثائق والتفاهمات التي أبرمت خلال زيارة الرئيس الايراني آية الله رئيسي الى سوريا.

وبعد الاجتماع، عقد الوزيران الايراني والسوري رئيسي اللجنة الاقتصادية المشتركة مؤتمراً صحفياً أجابا فيه على أسئلة الصحفيين.

تنفيذ عدد كبير من الإتفاقيات

وقال وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني: تم اليوم (الإثنين) عرض تقرير عن سير العمل المشترك بين إيران وسوريا في الاجتماع، ما يشير إلى تنفيذ عدد كبير من الاتفاقيات خلال زيارة رئيس الجمهورية التاريخية الى سوريا.

ولفت بذرباش إلى السرعة العالية لتنفيذ الاتفاقيات بين إيران وسوريا بعد ثلاثة أشهر من زيارة آية الله رئيسي لدمشق، وقال: أكد رئيسا البلدين على متابعة الاتفاقيات، وتم اتخاذ إجراءات إيجابية في مجال التأمين وتم تشكيل الشركة المشتركة وهي جاهزة لتقديم الخدمات.

وأوضح بذرباش أن بنك الجانب الإيراني سيبدأ نشاطه في سوريا في أقل من ٣ أشهر من زيارة رئيس الجمهورية، وقال: هذا العمل عادة ما يستغرق سنوات؛ لكن بدافع إيجابي من الأطراف تم إنجازه. وتابع: تم تصفير التعرفة التجارية على جميع السلع المتفق عليها بين إيران وسوريا، ويمكن للتجار تصدير واستيراد البضائع دون دفع هذه التعرفة في الجمارك.

وأشار وزير الطرق والتنمية الحضرية إلى تسهيل وجود السياح الإيرانيين في سوريا، وقال: ٥٠ ألف سائح إيراني يتجهون إلى سوريا كل عام مع انطلاق الرحلات الجوية؛ لكن هذا العدد لا يكفي ويمكن أن يزداد. وأردف قائلاً: في مجال النقل، أبرمت اتفاقيات إيجابية بين الجانبين وتقرر تعزيز البنية التحتية للموانئ في إيران وسوريا.

وأضاف: تقرر تعزيز مسار الترانزيت بين إيران والعراق وسوريا بسرعة، وتم وضع الضوابط في هذا المجال، وطبعاً إنشاء مسار بحري بسفن على نطاق أوسع يتطلب تطوير البنية التحتية في الجانب السوري.

وقال بذرباش: إن نجاح أنشطة شركات صناعة السيارات الإيرانية يعتمد على الإمتثال لمعايير البلاد، بما في ذلك النقاط التي أثيرت في محادثات اليوم.

وتابع قائلاً: استمراراً للاجتماعات، سيتم بحث تطوير حقول النفط السورية من قبل الخبراء الإيرانيين بحضور وزير النفط.

تحقيق التعاون الإقتصادي

من جانبه، قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري: جاءت هذه الزيارة بتكليف الرئيس بشار الأسد لمتابعة اتفاقيات الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الإيراني إلى سوريا. وأضاف: الهدف هو تحقيق التعاون الاقتصادي بين سوريا وايران، وتأكيدنا على الاتفاقية بما يتماشى مع مصالح البلدين.

وقال محمد سامر الخليل: عقد أمس واليوم اجتماع موسع بشأن التعاون الاقتصادي بين الطرفين وسيتم تحليل كافة أوجه هذا التعاون.

وفي إشارة الى أبرز نقاط المحادثات في الاجتماعات، قال الخليل: تم اتخاذ خطوات كثيرة في مجال التعاون المصرفي والسياحة والنقل والتجارة الحرة ونأمل في تنمية قوية للعلاقات الثنائية. وتابع: تم إنشاء خطوط ترانزيت برية وبحرية، ويستغرق وصول البضائع إلى سوريا ١٥ يوماً على الأقل، لذا يجب إزالة العوائق في هذه المسارات.

تغيير كبير في إنجاز المشاريع

وفي الجلسة الإفتتاحية للجنة متابعة الوثائق والتفاهمات الخاصة بزيارة رئيس الجمهورية لدمشق، أعلن وزير الطرق الإيراني أن التعرفة التجارية على جميع السلع المتفق عليها بين إيران وسوريا وصلت إلى الصفر، ويمكن للتجار تصدير واستيراد البضائع دون دفع هذه التعرفة الجمركية في الجمارك.

وأشار بذرباش إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس الإيراني إلى سوريا، وقال: إن هذه الزيارة تمخضت عن التوقيع على ١٦ وثيقة تعاون بين البلدين، مؤكداً على متابعة تنفيذ هذه الوثائق. وأضاف: حسب تأكيد رئيسي البلدين، يجب تنفيذ التفاهمات بينهما في أسرع وقت ممكن. وتابع: حدث تغيير كبير في متابعة وإنجاز المشاريع المشتركة.

وأشار رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وسوريا إلى لقائه بوزير النقل السوري يوم الأحد، وقال: عقدت اجتماعات عديدة وفعالة بين مسؤولي البلدين لمواصلة المحادثات حول التفاهمات التي تم التوصل إليها. وتابع: عادة ما يستغرق هذا العمل عدة سنوات؛ لكن حقيقة حصول البنك الإيراني على ترخيص للعمل في سوريا في غضون ثلاثة أشهر أمر يستحق التقدير.

وقال بذرباش: في السابق، استثمرت شركتان إيرانيتان لصناعة السيارات في سوريا؛ لكن توقفت لبعض الوقت، وبمساعدة الجانب السوري، سيبدأ نشاط الشركتين من جديد.. لدى سوريا معايير وأنظمة في إنتاج السيارات، من المقرر أن يتبعها منتجو السيارات الإيرانيون في إنتاجهم.

إتفاقيات تتماشى مع مصالح البلدين

بدوره، قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية: إن الاتفاقيات والموافقات التي تمت خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى سوريا تتماشى مع مصالح البلدين.

وأضاف محمد سامر الخليل، على هامش اجتماع رؤساء لجنة التعاون الإقتصادي المشتركة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا: إن زيارة اليوم تأتي في إطار متابعة الاتفاقيات والموافقات التي تمت خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى سوريا في ٥ مايو الماضي.

وأشار الخليل إلى أن متابعة الاتفاقيات مع ايران تسير في مسار جيد للغاية، وقال: إن الهدف المهم هو التوصل إلى نتيجة بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمجالات الاقتصادية بين البلدين من خلال متابعة الاتفاقيات. وأضاف: كما نؤكد أي اتفاق يتم التوصل إليه بين البلدين يجب أن يتماشى مع مصالح البلدين.

وصرح: من يوم أمس وحتى الآن، عقدت اجتماعات مفصلة للغاية في مجال التعاون الاقتصادي بين ايران وسوريا، وعقدت مناقشات عديدة في جميع المجالات، معرباً عن أمله بأن تحمل هذه المناقشات نتائج جيدة لكلا البلدين. وقال: إن التعاون المصرفي وإنشاء شركة الضمان والسياحة والنقل والتجارة الحرة كانت من بين هذه الاتفاقيات التي أتت ثمارها ولهذا ينبغي تقدير جهود وتعاون الحكومتين.

تنفيذ توجيهات رئيسي البلدين

وفي تصريح لصحيفة "الوطن" السورية، أعلن السفير السوري لدى طهران أن وفداً اقتصادياً رفيع المستوى من بلاده وصل إلى طهران يوم الأحد، للمشاركة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة ومتابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة خلال زيارة الرئيس الإيراني آية الله ابراهيم رئيسي لسورية.

وأوضح شفيق ديوب بأن الاجتماعات الاقتصادية المشتركة والتي ستستمر أعمالها حتى نهاية الأسبوع الجاري، سيتم خلالها متابعة كل المواضيع والقضايا المشتركة بين البلدين، وتقييم تنفيذ مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها خلال زيارة الرئيس الإيراني آية الله إبراهيم رئيسي إلى دمشق في أيار الماضي، وتنفيذ توجيهات الرئيسين الأسد ورئيسي بتطوير العلاقات بين البلدين في المجالات كافة، وتذليل كل العقبات التي يمكن أن تظهر في مسار هذه العلاقات، وخاصة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ولفت ديوب إلى أن مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها خلال زيارة الرئيس الإيراني لسورية هي ١٥ مذكرة تعاون شملت كل القطاعات بما فيها الطاقة والزراعة والمناطق الحرة والاتصالات وغيرها، كاشفاً أنه جرى خلال هذه الزيارة أيضاً الاتفاق على بناء وتأسيس مشاريع إستراتيجية بين البلدين في مجال الطاقة والغاز والنفط والنقل وغيرها.

وأكد ديوب على أن الخطوات العملية لتنفيذ الاتفاقيات قد بدأت بالفعل، والعمل جار حالياً لتأسيس بنك مشترك بين البلدين، وتوقيع مذكرة تفاهم لتأسيس شركة تأمين مشتركة؛ مبيناً أنه تم دخول أكثر من ١٢ مذكرة تفاهم وقعت خلال قمة الرئيسين الأسد ورئيسي، حيز النفاذ والعمل جار لتنفيذ كل التوجيهات التي صدرت خلال هذه الزيارة وجميع مذكرات التفاهم التي وقعت.

ديوب الذي وصف زيارة الوفد السوري والاجتماعات المشتركة التي ستجري في طهران بالمهمة، لفت إلى أن زيارة الوفد مكثفة جداً وتشمل لقاءات مع عدد من الوزراء الإيرانيين ومع شركات إيرانية كبرى تتطلع للعمل في سورية وستجري مباحثات رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين الإيرانيين.

إستثمرت شركتان إيرانيتان لصناعة السيارات في سوريا؛ لكن توقفت لبعض الوقت، وبمساعدة الجانب السوري سيبدأ نشاطهما من جديد

بنك إيراني سيبدأ نشاطه في سوريا في أقل من ٣ أشهر من زيارة رئيس الجمهورية

الحكومة الإيرانية تولي إهتماماً خاصاً بأسواق شرق إفريقيا

أوضح رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الإيرانية – الأوغندية، تفاصيل اتفاقيات المقاصة بين إيران ودول إفريقية، مؤكداً اهتمام الحكومة الحالية بأسواق دول شرق إفريقيا.وقال عادل نجف زاده، الإثنين، في مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، عن تفاصيل جولة آية الله إبراهيم رئيسي الأخيرة لثلاث دول إفريقية: تعتبر إفريقيا إحدى وجهات البضائع الإيرانية، لافتاً الى أن دبلوماسية الحكومة الثالثة عشرة هي التي استطاعت أن تفتح أبواب إفريقيا، خاصة شرق هذه القارة، عبر بوابة كينيا.وذكر نجف زاده أن زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة لثلاث دول إفريقية ساهمت في توفير أرضية دخول ايران الى السوق الإفريقية ذات السعة الكبيرة، وقال عن الإنجازات السياسية لهذه الزيارة: تظهر زيارة آية الله رئيسي لثلاث دول في شرق إفريقيا الاهتمام الجاد للحكومة الثالثة عشرة بهذه القارة، وتحاول إيران استخدام قدرات هذه الدول من حيث الاستراتيجيات الإقليمية وخلق التآزر الاقتصادي.

وقال رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الإيرانية - الأوغندية: إن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول في شرق إفريقيا يفتح المجال أمام الاستفادة من منتجاتهم الزراعية من ناحية؛ ومن ناحية أخرى سنكون قادرين على تصدير التقنيات الإيرانية المتقدمة إلى هذه البلدان بما فيها تصدير خدمات هندسية فنية، وقد أبرمت اتفاقيات جيدة في هذا المجال.

وأضاف نجف زاده: إفريقيا بحاجة ماسة إلى السلع والخدمات الإيرانية في مجالات المعرفة الزراعية وتطوير البنية التحتية وخاصة المنتجات البتروكيماوية، واتفقنا على تبادل منتجاتهم الزراعية بالسلع والخدمات الهندسية الإيرانية على أساس المقاصة. وتابع: تقرر أن نقوم بتصدير المنتجات البتروكيماوية إليهم في مجال الصناعات البترولية، وفي المقابل يمكننا استخدام القدرات الزراعية والتعدينية لهذه الدول لضمان الأمن الغذائي.وقال: يمكننا تحويل دول إفريقية إلى سوق كبير للمنتجات البتروكيماوية الإيرانية. وأضاف: كان الطلب الرئيسي للدول الإفريقية هو الاستفادة من القدرات التقنية والعلمية لإيران خاصة في مجال إنتاج المسيرات لمراقبة المنتجات الزراعية، الى جانب الخدمات الطبية حيث تم توقيع اتفاقيات لتصدير الأدوية إلى هذه الدول.

طهران ونيودلهي تستعدان لتوقيع إتفاق بشأن ميناء تشابهار

أفادت صحيفة "مينت" الهندية، نقلاً عن مصدرين مطلعين، أنه من المتوقع أن توقع الهند وإيران اتفاقاً طويل الأجل لتطوير ميناء تشابهار (جنوب شرق ايران) بحلول سبتمبر/ أيلول قبل قمة الهند البحرية العالمية ٢٠٢٣ المقرر عقدها في نيودلهي في أكتوبر. وبعد سنوات من المفاوضات، من المتوقع أن توقع نيودلهي وطهران على اتفاق متعدد السنوات، يسمح للهند بتطوير محطة الشهيد بهشتي في ميناء تشابهار. وفي عام ٢٠١٦، وقعت شركة India Ports Global Ltd (IPGL) و"آريا بنادر" الإيرانية عقداً لتطوير الميناء.

ولم يرد المتحدثون الرسميون باسم وزارات الشؤون الخارجية والموانئ والشحن والممرات المائية في الهند والسفارة الإيرانية في نيودلهي على أي استفسار.

ومع ذلك، قال مسؤول بوزارة الموانئ الهندية إن ملامح الاتفاق طويل الأجل سيتم الانتهاء منها الشهر المقبل، ومن المرجح أن يتم التوقيع على اتفاق في سبتمبر. حالياً، توقع الهند وإيران تمديد عقد لمدة عام واحد لتطوير وتشغيل المحطة في ميناء تشابهار.

ومع ذلك، تحث الهند طهران على الالتزام باتفاق طويل الأجل، يوفر اليقين لخطط الاستثمار والتنمية للميناء الذي صممته الهند. وقد ينص العقد طويل الأجل لمدة ١٠ سنوات أيضاً على التجديد التلقائي.

وتم تأجيل المفاوضات بشأن العقد طويل الأجل في وقت سابق بسبب الخلافات حول شرط التحكيم في الصفقة. وكانت إيران في وقت سابق غير مرتاحة لبنود التحكيم الدولي، بالنظر إلى القيود الدستورية على رفع المنازعات إلى المحاكم الأجنبية.

مع ذلك، أكدت الصحيفة الهندية أن كلا الجانبين على استعداد للتوصل إلى حل وسط يسمح بإحالة القضايا إلى محاكم التحكيم الدولية في مواقع محايدة مثل سنغافورة ودبي. وكانت الهند قد اقترحت في وقت سابق مناقشة مسائل التحكيم إما في دبي أو مومباي. سيتم أيضاً حل الخلافات في الرأي حول البنود الأخرى، مثل ضمان الحد الأدنى من حركة المرور التي تسعى إليها إيران، مما يمهد الطريق لتطوير البنية التحتية للتتبع السريع في الميناء لضمان جلب حركة الشحن إلى هذا الموقع الاستراتيجي.